

الفصل الثالث

الحماية الفرنسية

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي أدت بتونس إلى فقد استقلالها يجب أن نذكر الظروف الدولية التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر في إطلاق يد فرنسا في البلاد ، فقد كان الجو السياسي العام في أوروبا وقتذاك متأثراً بحادثين عظيمين هما : هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ وهزيمة تركيا في حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتي الألزاس واللورين بامبراطوريتها صرفت عنايتها للاحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالتأثر ومحاولة استرجاع هاتين المنطقتين ، ورأت أن تفسح لها المجال في بسط نفوذها خارج أوروبا ، وكان بسمارك يسمي بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التي نتجت في أوروبا عن حرب ١٨٧٠ ويميل على توجيه الدول نحو الشرق ، فكان لا يمانع في امتداد نفوذ فرنسا في تونس ، وإنجلترا في مصر .

وكانت إنجلترا لا تعارض في تقطيع أوصال الدولة العثمانية في أوروبا وفي غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولي خشية التورط في مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها ، وقد خرجت من الحرب مهبطة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تنضم المراقيل في وجهها في المؤتمر ، كما نصحتها إنجلترا ببسط نفوذها على تونس لتمكين هي بدورها من الاستيلاء على مصر .

وهكذا قامت المانيا وانجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا ، وإن كانت تونس في الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية في ذلك العهد إلا الروابط الروحية .

براء الترهل الأجنبي :

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ، ووضع المراقيل في سبيل نهوضها ، وخلق الدسائس لابقاعها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التي كان يقوم بها قناصلها قبيل الحماية ، وما صحبها من التنافس والتسابق الدبلوماسي الذي كان يجري خاصة بين فرنسا وإيطاليا في هذا المضمار .

وقد بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس ويتسع شيئاً فشيئاً في القرن التاسع عشر ، ففتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية ، وشرع الأصرء في استقدام الفنيين الأجانب وأعطائهم بعض الامتيازات ، مما حمل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم ، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقتهم بالبلاط والتأثير عليه ، وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بادخالها ، لا بقصد الإصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم في البلاد . ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوروبا ، وتمكنوا - بدعوى حماية هذه الأموال - من التدخل الفعلي في شؤون البلاد ، وكان التنافس بين هذه الدول الأوروبية من العوامل التي ورطت الدولة في مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر .

وهكذا ضيقت هذه الدول الخناق على تونس ووضعت في عنقها أغلالاً مجزت عن التخلص منها فيما بعد .

وقد أدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لإداء الديون التي ائتمت كاهلها . ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة في البلاد بزعامه علي بن غدام سنة ١٨٦٤ .

وأمام الضغط الدولي وتخرج الحالة الداخلية سلمت الدولة مصلحة الجمارك للجانب مقابل ما اقترضته من أموال . فزادت الأحوال اضطراباً وانتهى الأمر بتكوين لجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خير الدين سنة ١٢٨٦ هـ . (١٨٧٠م) وقد عملت هذه اللجنة على توحيد الديون ، وكانت تبلغ ٢٥ مليون فرنك ، وما لبثت أن أصبحت هذه اللجنة ميداناً جديداً اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول ، واتخذتها إيطاليا وإنجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسي .

وعملت فرنسا نفسها على احباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطراباً ، وتقنع الدول بوجود تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هي فرنسا . وكان تنافس الدول ظاهراً في تسابقها للحصول على بعض الامتيازات في البلاد . وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤ وحاول القنصل الإيطالي أخذ امتياز لإنشاء مصلحة التلغراف ، فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادي من شركة انجليزية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسي روسطان امتيازاً بإنشاء سكة حديدية أخرى بين تونس وبنزرت ، وتونس وسوسة ، وإنشاء ميناء بتونس .

وفي النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا في وضع يدها على تونس ، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتهمى الظروف المساعدة ، ولو أدى الأمر إلى خايق هذه الظروف .

فرصة المحاربة :

كان التحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزارة الفرنسية جول فيرى ، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعاً من مواطنيه ، لأن الرأي العام الفرنسي كان مهتماً قبل كل شيء بالشؤون الداخلية المضطربة بسبب الهزيمة التي لحقت فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠ . فكان رجالها المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه أحداث أزمة بين فرنسا والدول ، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أوروبا يشنت الجهود ويلهي الرأي العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المفقولة عن الوطن ، خصوصاً وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صادراً عن بسمارك عاهل ألمانيا . وقد لاقى جول فيرى مقاومة عنيفة

من الحزب الزاد بكال ومن زعيمه كايانصو ، ولكنه في الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المراضات ، وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يتفطن الرأي العام ويقف في سبيل تنفيذه ، فآخذ بعض المناوشات البسيطة التي كانت تحدث أحيانا على الحدود بين التونسيين والجزائريين سبباً للتدخل المباشر في شؤون تونس .

وبالرغم مما تمهد به الباي محمد الصادق في ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق انذار على القطر التونسي ، بينما نزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت ومنطقة طبرة . وبعد ممالك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨١ إلى بلدة منوبة ، وحوصر الباي في قصره بباردو ، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسي الجنرال «بريار» والفنصل «روسطان» معاهدة «باردو» ، ولم يترك له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه ، بل أجبره على إمضاءها . وهكذا تحت تأثير الوعيد وفي ظل احتلال الجيوش الفرنسية لعدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باي على إمضاء المعاهدة يوم ١٢ مايو ١٨٨١ (١) .

بنود المعاهدة :

وتنص هذه المعاهدة في المادة الأولى منها على أن « معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباي قد وقع تأكيدها ونجديدها » .

وتنص المادة الثانية منها على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي ترى احتلالها لازما لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل ، كما تنص على أن هذا الاحتلال يزول عند ما تتفق السلطانان الحريتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن .

وتنص المادة الرابعة على أن دولة الجمهورية الفرنسية تتمتع بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

وتنص المادة السادسة على أن تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج ، وفي مقابل ذلك يتمتع

(١) أدرج نص المعاهدة في ملاحق هذا الكتاب .

البابى بعدم إبرام أى عقد ذى صبغة عامة مع دولة أخرى ، دون علم سابق من الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

ويكفى أن نلقى نظرة عامة على ديباجة هذه المعاهدة ونصوصها ، وادها لنعلم كيف توسلت فرنسا إلى بسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار . فبمقتضى المادة الثانية منها أعطت فرنسا لنفسها الحق فى احتلال مناطق من تونس ، وإذا كانت المعاهدة قد قيدت هذا الاحتلال ببعض المناطق ، كما جعلته مؤقتاً ينتهى أجله باستتباب الأمن فى البلاد وقدرة الإدارة المحلية على حفظه ، فإن فرنسا قد قيدت هذا الأمر باتفاق الطرفين ، فكان هذا النص ضربة موجهة ضد سيادة تونس الداخلية .

كما كانت المادة السادسة من المعاهدة ضربة أخرى تسبب عنها الحد من سيادة تونس الخارجية ، سواء من حيث التمثيل الدبلوماسى والفنصلى ، أو من حيث حرية تونس فى عقد اتفاقات مع الدول الأخرى ، وفى هذه الناحية تنص المعاهدة على وجوب إعلام فرنسا والحصول على موافقتها مقدماً

على أن المادة الأولى والمادة الرابعة والمادة السادسة من المعاهدة اعترفت بكيان تونس الدولى وبسيادتها الخارجية ، إنما قيدتها ببعض القيود ، وإذا كان ممثل فرنسا بتونس « القيم العام » هو الوسطة بين البابى وممثلى الدول فلأنه وزير خارجية البابى ، طبقاً لأمر عال (مرسوم ملكى) مؤرخ فى ٩ يونيو ١٨٨١

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصت فى ديباجتها على أنها « معاهدة وداد وصداقة » ولم يرد فى مادة من موادها النص على « الحماية » بالذات ، فلها فى الواقع — كما تبين من النصوص السابقة — اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية .

قيود جديدة :

وسرعان ما تكشف لفرنسا بمد سنتين من أمضاء هذه المعاهدة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة منها ، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يعطيها حق التدخل

في شؤون تونس الداخلية التي كان الباي يراها من اختصاص حكومته ، ويؤيده في ذلك ثورة الشعب على المعاهدة من أصلها

ولهذا ترى فرنسا تسمى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل في شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة ، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد ، وسلكت مع الباي الجديد « علي باي » طرقاً أخرى لأرغامه في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة « باتفاقية المرسى » المعقودة بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

والمادة الأولى من هذه الاتفاقية هي أخطر موادها ، إذ تنص على أن « حضرة الباي العظيم ، لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية « إتمام حمايتها » ، تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والمدنية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها » .

فهذه المادة تفرض أن هنالك حماية فرنسية على تونس ، وهذا ما لم تنص عليه المعاهدة الأولى ، ثم تبني على ذلك أن فرض الباي إتمام هذه الحماية ، ونجمه يتكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمدنية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المادة لم تقض على سيادة الباي الداخلية ، وأنها أبقّت له حق التشريع وسن القوانين ، على شرط ألا تتعارض مع ما تمهد به في معاهدة باردو .

ولكن الحكومة الفرنسية ذهبت مذهباً شاذاً في تأويل هذه المادة واعتبرتها تنازلاً من الباي عن سلطانه إلى الدولة الحامية ، واتخذتها سبيلاً إلى عمقلة جميع الإصلاحات والمشروعات التي ترى الحكومة التونسية فائدة من إدخالها . كما اعتمدت عليها في تنفيذ برنامجها الاستعماري في تونس . فكانت هذه المادة هي الأساس الذي تقوم عليه سيطرة فرنسا على شؤون تونس الداخلية ، فبمقدور أن كان القصد منها هو أن يتعهد الباي بإدخال الإصلاحات اللازمة أصبحت تتخذ سنداً قانونياً لسلب اختصاصات الحكومة التونسية .

ولم تكف فرنسا بما ورد في هذه النصوص ، بل فرضت قيوداً جديدة على

الباي وجعلت أرامره المالية (المراسيم) غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي نفسه ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ يعطى للمقيم هذا الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية . وهكذا تجاوزت فرنسا حدود الماهدين اللتين فرضتا على تونس فرضاً ، فحلت محل الدولة المحمية ، وحكمت البلاد حكماً مباشراً ، وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للإدارة التونسية .

مقاومة الحماية :

لم تكف الجيوش الفرنسية تحتل مناطق البلاد وتفرض حمايتها على تونس حتى تار الشعب في وجهها ، وعمت الثورة جميع أنحاء البلاد وزاد الثورة اشتعالاً تيقن الشعب أن الباى أرغم على عقد الماهدة ارغاما ، مما دعاه إلى الاحتجاج لدى الدول الاجنبية — وبخاصة تركيا — على الاعتداء الفرنسي على بلاده .

فاضطرت فرنسا أمام الثورة المندلعة في أنحاء البلاد إلى إرسال النجيدات تلو النجيدات لاختضاع البلاد إلى سلطانها .

وقد دامت المارك الطاحنة حتى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ ، واشتهرت القيروان وسوسة وقابس والقلمة الصغيرة وزغوان وتستور بمقاومتها العنيفة ، أما صفاقس فقد احتلت بعد حصارها بجزراً وبراً وبعد أن دمرت تدميراً . وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير على بن خليفة حتى عام ١٩١٠

وهكذا اظهر الشعب التونسي ارادته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فرضاً فقاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الفاشمة أبى أن يستسلم ويرضخ للمصير الذى ارادته له فرنسا ، فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية وبالثورات العنيفة بين الحين والآخر ، ولم يدع فرصة تمر دون أن ينهزها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسي .

وقد سجل شعب تونس في كفاحه خلال الستين سنة الماضية صفحات رائمة من البطولة والتضحية ، وكلها حاولت فرنسا القضاء على حركته التحريرية بجميع وسائل الإرهاب والاضطهاد عادت هذه الحركة أقوى نشاطاً وأشد بأساً .